الدراسات القرآنية المعاصرة
السنة الثالثة، العدد السابع، ربيع ١٤٤٥هـ
الصفحات: ١٦٥ـ١٨٥

جامعة المصطفى العالمية
Al-Mustafa International University
مجمع القرآن والحديث

The Scholarly Achievements in the Qom Seminary Under the Religious Sovereignty in the Last Century *

Mohammad Jawad Norozi [1]

Abstract

Concurrently with the consolidation of British rule in Iran, which was accompanied by Reza Khan's coup d'état at the beginning of the fourteenth century (AH), the Qom Seminary was revived by Ayatollah Haj Sheikh Abdul Karim Ha'eri Yazdi (may Allah have mercy on him) with the aim of preserving and promoting religious principles. This scientific and cultural movement in the fourth decade of this century, under the leadership of one of the most prominent students of the Late Ha'eri, led to the revolutionary uprising of the Iranian nation and ultimately to the victory of the revolution and the establishment of religious sovereignty. This article addresses the interpretive achievements of the Qom Seminary during the last century in the issue of religious sovereignty using a historical analytical approach. The examination of the exegeses of religious scholars and their contemplation, whether in sequential or thematic order, as well as various books, reveals that the issue of politics and religious sovereignty has prompted Islamic scholars and Quranic interpreters in the Qom Seminary to take a stance in this field. The current research aims to elucidate this scholarly position of the Qom Seminary and its outcomes in the last century. The analysis of interpretive activities and achievements in the political dimension indicates that the interpretive achievements of the Qom Seminary regarding sovereignty encompass both negative aspects, including debate, criticism, and denial of the legitimacy of the autocratic political system, and positive aspects, including description and explanation of the components of religious sovereignty and its dimensions in the era of occultation. The key components of religious governance can be expressed in various aspects such as the relationship between religion and politics, the necessity of government and its popularity, as well as legitimacy and the structure of governance.

Key words: Religious Sovereignty, Politics and Government, Interpretation of Political Verses in the Quran, Qom Seminary, Fourteenth Century

*. **Date of receiving:** 10 May 2024, **Date of approval:** 17 June 2024.

[1] - Professor at Imam Khomeini Educational and Research Institute. Email: norozimj@iki.ac.ir

الإنجازات العلمية في ظل السيادة الدينية في حوزة قم العلمية خلال القرن الماضي *

محمد جواد نوروزی [١]

الملخص

توازياً مع توطيد الحكم البريطاني على إيران، والذي صاحبه انقلاب رضا خان في بداية القرن الرابع عشر، تم إحياء الحوزة العلمية في قم على يد آية الله الحاج الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي(رحمه الله) بهدف الحفاظ على الأسس الدينية وتعزيزها. أدت هذه الحركة العلمية والثقافية في العقد الرابع من هذا القرن، في ظل قيادة أحد أبرز تلامذة المرحوم الحائري، إلى الانتفاضة الثورية للأمة الإيرانية وأخيرا انتصار الثورة والتأسيس للسيادة الدينية. يتناول هذا المقال الإنجازات التفسيرية للحوزة العلمية في قم خلال القرن الماضي في مسألة السيادة الدينية بأسلوب تحليلي تاريخي. إن متابعة المؤلفات التفسيرية لعلماء الدين والتأمل فيها على شكل تفاسير ترتيبية أو موضوعية وكذلك الكتب المختلفة تبين أن مسألة السياسة والسيادة الدينية قد حفزت مفكري العلوم الإسلامية ومفسري القرآن في حوزة قم العلمية إلى اتخاذ موقف في هذا المجال. ويهدف البحث الحالي إلى بيان هذا الموقف العلمي للحوزة العلمية في قم ونتائجه في المائة عام الأخيرة. ويشير تحليل الأنشطة والإنجازات التفسيرية في البعد السياسي إلى أن الإنجازات التفسيرية للحوزة العلمية حول السيادة في إتجاه سلبي يشتمل على الجدل وانتقاد ونفي شرعية النظام السياسي وأسس الحكم الاستبدادي، وفي البعد الإيجابي يشتمل على وصف وشرح مكونات السيادة الدينية وأبعادها في عصر الغيبة. ويمكن التعبير عن أهم مكونات الحكم الديني في محاور عديدة مثل العلاقة بين الدين والسياسة وضرورة الحكومة وشعبيتها وكذلك الشرعية وهيكل الحكم.

الكلمات الرئيسة: المنهجية، السيادة الدينية، السياسة والحكومة، تفسير الآيات السياسية للقرآن الكريم، حوزة قم العلمية، القرن الرابع عشر.

---

*. **تاريخ الاستلام:** ١ ذوالقعدة ١٤٤٥؛ **تاريخ القبول:** ١٠ ذوالحجة ١٤٤٥

١. أستاذ معهد الامام الخميني للتعليم والبحوث، ايران. قم. Email: norozimj@iki.ac.ir

المقدمة

كان لإحياء الحوزة العلمية في قم عام ١٣٠٠الشـــمســـي، وبالتوازي مع بداية حكم الطاغوت البهلوي في إيران، انعكاســات مختلفة في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية للشــعب الإيراني وكذلك المعارف والعلوم الدينية في الحوزات العلمية حيث يمكن اعتبار التحول العظيم في مجال تدين الناس واتساع نطاق الدراسات الإسلامية من إنجازات إحياء الحوزة العلمية في قم. بينما كان النظام البهلوي يهدف علناً إلى تطبيق الحكم العلماني في إيران، إلا أنه من ناحية أخرى، وعلى الرغم من الضغوط السياسية والاجتماعية المختلفة وإتباعاً للتراث الفقهي وبما يتماشى مع استمرار دور الحوزات الشيعية في الحلة والنجف وسامراء، واصلت مؤسسة الحوزة مهمتها في نشر الدين وتعزيز الأســس الدينية في المجتمع الإيراني والعالم. وكانت اســتراتيجية نظام الطاغوت هي إبعاد الدين عن العلاقات الســياســية الاجتماعية وفرض العلمانية. ومن ناحية أخرى، اتبعت المؤسســة الوليدة في منطقة قم استراتيجية تحقيق شمولية الدين مع استراتيجية تحقيق السيادة الدينية. وكان لإعادة تأســيس الحوزة العلمية في قم في بداية القرن الرابع عشــر آثاراً كثيرة في مختلف المجالات الثقافية والعلمية، بما في ذلك تفسير القرآن. وكان من نتائج ذلك الجهد الكبير الذي بذلته مؤسسة الحوزة، شــرح أبعاد الســيادة الدينية. تتجلى الشــواهد التاريخية على هذا النوع من الجهد في تطور التفاســير العقلية والفلســفية، وكذلك التأليفات التفسيرية ذوي الإتجاهات الســياســية والاجتماعية وغيرها. وقد تأثر الاهتمام بموضــوع الســيادة الدينية ببعض العوامل الفكرية والســياســية والثقافية، التي تتناولها هذه المقالة في مجال التفسير. ويلقي البحث الحالي نظرة مختصرة على مجال تفسير القرآن الكريم في القرن الحديث بهدف الاطلاع على إنجازات حوزة قم العلمية في المجال السياسي. إن هذه التفاسير في الفترة التاريخية من عام ١٣٠٠ إلى اليوم هي من ناحية متأثرة بتغيرات الزمن، ومن ناحية أخرى تعتبر اســتمراراً للتراث التفســيري لكبار مفســري القرآن الكريم في القرون الماضية وحتى اليوم.

إن تتبع وتحليل إنجازات تفسير القرآن الكريم في القرن الماضي يتم في فترتين زمنيتين. النصف الأول من القرن الرابع عشر أي من بداية هذا القرن حتى انتصار الثورة الإسلامية والنصف الثاني من هذا القرن أي بعد انتصار الثورة حتى نهاية عام ١٣٩٩.

١. مفهوم السيادة الدينية

في منطق القرآن الكريم، تتعارض الســيادة الدينية مع الســيادة الطاغوتية. إن الحكم الديني هو

التخطيط للمجتمع على أساس الدين. إن مفهوم السيادة في المعرفة السياسية يعني سلطة النظام السياسي في الوفاء بالقواعد والأنظمة في مجال المجتمع والاستقلال عن الخارج والغرباء. وعلى هذا فإن السيادة الدينية تعني سيادة العدل والإنصاف والقيم الإلهية على الإنسان. سيادة تهدف إلى تعالي الروح والجسد والمشاعر الإنسانية وأخلاقه وكذلك الدنيا والآخرة على أساس القيم التوحيدية. وفي الساحة السياسية، تتجه هذه الحكومة إلى تحقيق حكومة عنوانها الإسلام. (تصريحات الإمام الخامنئي في لقاء مع مسؤولي النظام، ١٣٧٣/٦/٤). وفي مثل هذا المجتمع الذي يكون فيه الدين أساس السلوك السياسي، تناط سلطة المجتمع إلى الدين في جميع مجالات إدارة المجتمع، بما في ذلك التشريع والتنفيذ. والنتيجة أن الحكومة الدينية تعتبر مؤسساتها المختلفة ملتزمة بتحقيق شمولية الدين (واعضي، ٢٠١٦/٣١-٣٢).

٢. إنجازات المفسرين في السيادة الدينية

لقد قمنا فيما مَضى بإدراج خمسة مؤشرات أساسية للسيادة الدينية. والآن سنعرض إنجازات الحوزة العلمية في قم خلال القرن الماضي على أساس تلك المؤشرات ونشرحها بالرجوع إلى التفاسير القرآنية.

٢-١. السيادة الدينية سيادة العدالة والقيم الإلهية

إن فلسفة الحكم في المجتمعات هي تنظيم الحياة الاجتماعية. ووفقاً للوجود الإنساني، تم تحديد وظائف خاصة للسيادة الدينية. يحتاج الإنسان إلى هوية جماعية مبنية على الدين والقيم التوحيدية أو غيرها من النماذج الموجودة على شكل الأيديولوجيات السياسية اليوم. ومن وجهة نظر العلامة الطباطبائي، الدين هو منهج الحياة، وعلى أساسه تتشكل المعتقدات والملكات والسلوكيات العاطفية «ان الدين فى عرف القرآن، هو سنة الحياة.». (الطباطبائي، ٢٠١٠، ٣٦٥/١٢). إن تقديم تعريف عام للدين يشمل جميع الأديان وفي عرف العلوم السياسية فهو يشمل الأيديولوجيات السياسية. "فان الدين... هو طريق الحياة الذى يسلكه الانسان فى الدنيا و لا محيص له عن سلوكه."(المرجع نفسه، ٨/١٣٤) لكن الدين الحق يهتم بالطريق الصحيح والسعادة الحقيقية. (فان الدين هو الطريقة المسلوكة التى يقصد بها الوصول الى السعادة الحقيقية). (المرجع نفسه، ٧/١٩٢). فالدين هو الطريق الذي تم اتباعه، والهدف منه نيل السعادة الحقيقية. ومن خلال التعريف المذكور للدين يمكننا أن نفهم أنه:

- أولا، لايقصد بكلمة الدين، دين الحق فقط، بل هو واقع في حياة الإنسان يمكن أن يكون

صوابا أو خطأ.

- ثانيا، الدين شيء ضروري في الحياة لأن كل شخص يعيش وفق طريقة معينة. فلقد ألقى الدين كواقع واسع، بظلاله على جميع جوانب الحياة البشرية.

إن الدين -سواء كان صوابا أم خطأ- له هيكل يغطي مختلف مجالات الحياة. وبحسب العلامة، فإن الإسلام يتكون من تعاليم وأخلاق وقواعد عملية لأسلوب الحياة. (ان لهذا الدين اصلاً فى الكون و الخلقة والواقع الحق، يدعو اليه النبى(ص) و يندب الناس الى الاسلام و الخضوع له و يسمى اتخاذه سنة فى الحياة، ا سلاماً لله تعالى.(المرجع نفسه، ٩/٢٤١). من المؤ شرات المهمة للسيادة السيا سية، سواء كانت دينية وبمو ضوع الإ سلام أو غير دينية،من أيديولوجيات مختلفة مثل الليبرالية أو الاشتراكية أو غيرها من الأيديولوجيات، هى الهوية السياسية.

ومن المهم إظهارها في ثلاثة مجالات أساسية:

١- مجمو عة معتقدات المواطنين وكيفية تفكيرهم. والمظهر الخارجي لهذه المعتقدات هو نظرية السيادة السياسية، وهي النقطة المركزية لنظرية السلطة الدينية في عصر الغيبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢- إن مجموعة القواعد التي تهدف إلى التنظيم السيا سي في أي مجتمع تنبع من السيادة. ومع قبول الحياة الاجتماعية يصبح وجود القانون ضروريا. يعد اختيار نظام القيم هذا أمرًا مهمًا نظرًا لضرورة المقارنة بين المدارس القانونية. من المسائل المهمة التي تهم المفسرين الإسلاميين هي المقارنة بين المدارس الشرعية، بما في ذلك مدرسة القانون الطبيعي، ومدرسة القانون الوضعي، والمدرسة الإسلامية والنظام القانوني. (مصباح ٧١/ ١٣٩٢)

٣- وفيما يتعلق بضرورة وجود قانون القيم والحقوق والقواعد القانونية في المجتمع، يرى آية الله مصباح أيضاً أن الإنسان كائن اجتماعي. ومع ذلك، فقد كانت هناك اختلافات كثيرة بين الفلاسفة الاجتماعيين والقانونيين فيما يتعلق بطبيعة الإنسان الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يعتقد سماحته أن الصراعات والخلافات تنشأ في الحياة الاجتماعية، ويعتبر القانون والالتزام بمنظومة القيم ضروريين لحل هذه الصراعات (مصباح ١٣٩٢/ ٤٩). كما يرى أنه مهما بلغ الإنسان من نمو فكري فإنه غير قادر على حل هذه الخلافات والصراعات. لذلك، هناك حاجة إلى الحكومة والنظام السياسي لحل الصراع.

أسلوب الحياة وكيفية تصرفات المواطنين في مجالات الحياة المختلفة

إن أسلوب الحياة ونشاط المواطنين في مجال الحياة يرجع إلى سيادة القانون والقيم الإلهية، والتي تعتبر مؤشراً آخر للحكم الديني. وقد صنف آية الله مصباح الأحكام الاجتماعية في القرآن الكريم إلى قسمين: الأحكام المفروضة والأحكام الموصوفة. ويعتقد أن الأحكام المفروضة في القرآن متجذرة في فضائل النفس ورذائلها. وانطلاقاً من ذلك فهو يفسر مفهوم العدالة كمفهوم أساسي في منظومة القيم الإسلامية وكأحد أهداف السيادة الدينية. ومع مقارنة المدارس المختلفة في شرح مفهوم العدالة وكون مصاديق العدالة هي الأهم في هذا الموضوع، فإنه يتناول الفرق الجوهري بين نظام الحكم الديني والغير الديني والعلماني. ويعرض في هذا السياق أساسيات القانون أو معايير الأحكام الشرعية. ويرى أن كل عمل إرادي يصدر من الإنسان هو تحقيق لهدف ما. كما يصنف الأهداف إلى أهداف ذاتية وغيرذاتية ويعتقد أن النظام القانوني، الذي يشكل مجموعة القواعد واللوائح الاجتماعية، له أهدف محددة أيضًا. إن ضمان سعادة الإنسان في الحياة الاجتماعية هو هدف متوسط من أجل تحقيق المنفعة الذاتية. ولذلك فهو يرى أن الإسلام هو سعادة الإنسان في الحياة الدنيا بما يتوافق مع الهدف الأسمى وهو التقرب إلى الله، وهو الهدف الأسمى لأعمال الإنسان. وعلى هذا الأساس فإن التمييز بين السيادة الدينية على أساس النظام القانوني أمر منطقي. إن توفير السعادة في الحياة الاجتماعية هو وسيلة لتحقيق الكمال الحقيقي للإنسان وهو القرب من الله. كما يرى أن السعادة الاجتماعية مفهوم عام، لابد من الإستناد إلى معايير الأحكام الدينية لتفسيرها والتي يعدد فيها معايير مختلفة. (مصباح، ١٣٩٢/ ٧٢ تا ٧٦)

إن العدالة من المواضيع الهامة في السيادة الدينية، لدرجة أنها تعتبر من أهداف بعثة الأنبياء والتي ذكرت في الآية الخامسة والعشرين من سورة الحديد. يعرف العلامة الطباطبائي العدل بتوصيف يشبه الفلاسفة مثل أفلاطون. إن المجتمع يوصف بالمجتمع الهادل عندما تقوم كل طبقة بواجبها. وبحسب العلامة، فإن العدالة شرط ضروري لتحقيق الفضائل الأخرى، وبهذه الطريقة يتم خلق النظام والسيادة. (الطباطبائي، ٢٠١٠، ٢٤/٢٤٥). ويعتبر العلامة العدالة الاجتماعية من المقتضيات الأساسية للطبيعة البشرية، ويرى أنه من الضروري مراعاة العدالة والمساواة في الحقوق بين الأفراد. (المرجع نفسه، ٢/١٢٢-١١٥). من وجهة نظر العلامة الطباطبائي، في موضوع العدالة، تميل الطبيعة البشرية إلى وضع كل شيء في مكانه. ويرى العلامة أن الإسلام يعتبر المصالح العامة ويضع على هذا الأساس جميع القوانين كالإحتكار والإنفاق والملكية. وفي المجتمع الإسلامي المنشود تكون جماعة الأسرة المتمثلة بالزواج، هي أساس المجتمع. كما أن وضع قوانين مثل إلغاء

الامتياز الطبقي والزكاة والخمس هو لمحاربة الفجوة الطبقية في المجتمع. (المرجع نفسه، ١٨-١٩-١٨ و٧٨-٩٣).

٢-٢. علاقة الدين والسياسة

من السمات المهمة للقرآن الكريم شموليته التي يقبلها الجميع. لقد تناول القرآن الكريم موضوعات ومسائل مختلفة مما يدل على اتساع دائرة المواضيع وعمق معناها. ومن المواضيع التي أعطاها القرآن الكريم أهمية خاصة هي المواضيع السياسية. ولذلك فإن المسألة المهمة والأساسية المتعلقة بالعلاقة بين الدين والسياسة يمكن فهمها بوضوح من تعاليم القرآن الكريم. يؤكد العلامة الطباطبائي باستمرار على الطبيعة الاجتماعية للدين، وبعبارة أخرى، تضامن الدنيا والآخرة، والدين والسياسة. إن مفردات مثل الحرية والجنسية والحكومة والسياسة هي رسم تخطيطي للحساسية وعمق البصيرة وعمق الألفة مع المجتمع الإنساني والحب الشديد للحكم الإسلامي. (المرجع نفسه ١٢٢/٢-١١٥؛ ٢٢٠/٦). ولتوضيح العلاقة بين الدين والسياسة، يشير آية الله جوادي آملي إلى أنه لو قام علماء الدين في عصر الغيبة بانتفاضة مسلحة، فهذه الإنتفاضة تعتبر بالنيابة عن الإمام المعصوم. وإذا كان بعض الناس الذين لم يكونوا ضمن نطاق الفقهاء أو نواب الإمام المعصوم (ع) شرعوا بانتفاضة مسلحة مشروعة فذلك لأنه ورد في نص الدين السياسي والإلهي أنه في غياب الإمام المعصوم، يكون الفقيه مسؤولاً عن الانتفاضة المسلحة. تنفيذا الحدود الشرعية وفي حالة غياب الإمام المعصوم يتحمل المؤمنون الصالحون هذه المسؤولية. فكل هذه الأمور منصوص عليها في نص الشريعة المكتوبة. (جوادي آملي، ٢٠٠٤، ٢٠٣/٦-٢٧٠).

إن مسألة العلاقة بين السياسة والدين موضوع مهم في القرآن وفي نظر مفسري الكتاب الإلهي. ومغزى خطابات القرآن العامة أنه أوكل إلى المجتمع واجبات، وهذا من الأسباب المهمة لربط الدين بالحكومة. إن دعوة القرآن إلى الجهاد مع المشركين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتوفير نظام الحرب هي من المهام الملقاة على عاتق المجتمع والأمة الإسلامية. ومن الضروري لقيام مثل هذه المهام على المجتمع الإسلامي تشكيل حكومة قوية للقيام بهذه المهمة. وجزء آخر من القواعد القرآنية يتطلب إنشاء مؤسسات خاصة واستراتيجيات سياسية جزئية حسب القرآن الكريم. أمور كالديات والحدود والقصاص وبشكل عام الأحكام الجنائية والقضائية ووجود مؤسسات مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتشجيع الاستعداد العسكري ضد العدو والجهاد ضد الكفار والمنافقين، كل هذه الأمور لا يمكن إنكارها و تتطلب الانخراط في السياسة وإنشاء

منظمات أو وزارات خاصة لكل منها. (مصباح ١٣٩٢/ ٤٧).

وفي بيان العلاقة بين الدين والسياسة، يقسم آية الله مصباح المواضيع المتعلقة بالحياة الاجتماعية للإنسان إلى فئتين: الفئة الأولى هي الظواهر التي تحدث في الحياة الاجتماعية والناس. أي أنها تبحث من حيث التحقق والحدث، ولا علاقة لها بالخير والشر. والمجموعة الأخرى التي تعبر عن قيم الحياة الاجتماعية وما يجب وما لا ينبغي؛ قضايا تطرح تحت عنوان الحقوق السياسية. ولذلك فإن تفسير العلاقة بين الدين والسياسة يظهر أن جزءا كبيرا من أحكام وقضايا القرآن الكريم هو البعد الوجودي الاجتماعي أو بعده المعياري. (المرجع نفسه/١٧). كما ويقسم القواعد القرآنية المفروضة والإلزامية، والتي يمكن تطبيقها دون حقوق سياسية، إلى ثلاث مجموعات: الأحكام الإلهية والدينية، الأحكام الأخلاقية، والأحكام القانونية. الأحكام القانونية هي الأحكام التي تضعها السلطة المختصة لتحقيق المصالح الدنيوية للإنسان، وتعتبر الحكومات هي الضامنة لتنفيذها. وعلى هذا، فهو ينتقد نظرية العلمانية التي سببها انتشار الثقافة المسيحية ويرى أنه رغم وجود تعاليم في المسيحية المشوهة تشير إلى فصل الدين عن السياسة، إلا أن مثل هذا الفصل غير مقبول في الأديان الحقيقية. وأن الدين هو مجموعة من المعارف النظرية والأحكام العملية التي تشمل المجالات الثلاثة: علاقة الإنسان مع الله، والإنسان مع الذات، والإنسان مع الآخرين. وأساس الدين هذا يشمل الأخلاق والقانون أيضا. (المرجع نفسه، ٢٠).

ويرى آية الله مصباح حول أصل التصرفات الاجتماعية وحقوق الحكومات والسيادة الدينية ومسؤولية تحقيقها في المجتمع أنها من ناحية أمور حقيقية مرتبطة بالأصل الإجتماعي ومن ناحية أخرى فهي مرتبطة بالبعث والمعاد .كما أنه يقسم هذه القيم والحقوق إلى فئتين، الفئة التي يستطيع العقل البشري فهمها بشكل مستقل، والفئة الأخرى التي لا يستطيع العقل البشري فهمها مع التفاعل بين الفعل والهدف، وفي هذا السياق، يعتقد أنه لا يمكن فهم هذه الأمور إلا من خلال الوحي الإلهي (المرجع نفسه ٤٧). ومن وجهة نظر القرآن الكريم، فإن الحكومة أمر يكمن في جوهر الدين ويرى آية الله مكارم أن الأنبياء أرسلوا لإقامة العدل والقسط.(الحديد/٢٥). كما أن الدين نزل لكسر قيود أسر الإنسان وتأمين حريته. (اعراف/١٥٧). إن الدين هو إنقاذ المظلومين من براثن "الطغاة والظالمين" وإنهاء حكمهم. ومن الواضح أن هذه الأهداف الكبرى لن تتحقق دون تشكيل الحكومة. وسيادة دينية وإذا تم فصل الدين عن السياسة فإن الدين سيفقد ذراعه التنفيذي ويصبح الدين هكذا عنصرا مدمرا. ويعتقد الشهيد مطهري أيضًا أن العلاقة بين الدين والسياسة في الإسلام تحتاج إلى شرح. واستنكر السيد جمال الدين فكرة فصل الدين عن السياسة لأن الإسلام

دين السياسة ودين المجتمع. (المطهري ٢١/١٣٦٨ ؛ المرجع نفسه، ٥٤/١٣٦٧).

٢-٣. شعبية الحكومة

شعبية الحكومة هي مؤشر مهم للسيادة الدينية. وفيما يتعلق بمكانة الناس في الحكم الديني، فقد دارت مناقشات مختلفة بين مفسري القرآن الكريم في القرن الماضي. ومن هذا المنطلق فإن النقطة المهمة هي أنه من وجهة نظر هؤلاء المفسرين، فإن الشعب لا يلعب دوراً في شرعنة السيادة الدينية، لكنه يلعب دوراً أساسياً في تحقيق السيادة الدينية واستمراريتها ونموها. وعلى هذا يرى آية الله مصباح أن البيعة والشورى لا يخلقان الشرعية، وأن لهما دور القبول في تحقيق السيادة الدينية والتعبير عن عضوية الفرد في المجتمع الإسلامي. كما انتقد في هذا السياق نظرية بعض مفكري السنة في شرعية الحاكم استنادا إلى آيات الشورى والبيعة. (مصباح، ١٣٩٢، ٢٨٧) ومن وجهة نظر آية الله مصباح فإن فوائد الشورى النبوية هي توفير القبول العام وتوفير التعاون والمشاركة العامة والتعليم للآخرين. (المرجع نفسه/٣٠١ إلى ٣٣٠). ومن وجهة نظر العلامة الطباطبائي، فإن الدور الأهم للأشخاص الذين ينظمون أنفسهم في إطار مفهوم الأمة هو دور اختيار ولي الأمر للمسلمين. ويرى أن مسألة الحكم الإسلامي بعد النبي وغياب الإمام هي مسؤولية المسلمين كما في عصرنا هذا دون أي مشاكل. وما يمكن تعلمه من القرآن في هذا الصدد هو أن الناس يجب أن يحددوا ولي الأمر وفق السيرة النبوية الشريفة وهي سيرة الإمامة وليس الحكم الملكي. (الطباطبائي، ١٣٩٠، ٤/١٢٥). وبحسب العلامة الطباطبائي، فإن واجب الأمة الآخر هو طاعة ولي أمر المسلمين. أما مسألة الولاية، وإن كانت من وجهة نظر العلامة الطباطبائي، تعتبر من الإعتباريات إلا أن لها قدسية. لأن مهمتها هي توفير السعادة في المجتمع. ولذلك فإن قرارات ولي أمر المجتمع مبنية على القيم الإسلامية والمصالح العامة. (الطباطبائي ١٣٩٠، ٤/١٢١؛ ناظمي، ٢٠١٩/٤٩-٨٠). ولذلك فإن من المسائل المهمة في مسألة السيادة الدينية بيان مكانة الناس فيها، وهذا ما يشار إليه في التفاسير مختلفة. في تحليل موقف الشعب، من خلال مقاربة نقدية لنظرية الديمقراطية، أثار المفسرون قضية السيادة الدينية مع التركيز على موقف الشعب. (مصباح ٢٨٥/ ١٣٩٢). لقد ألقت الديمقراطية، باعتبارها أحد إنجازات الحضارة الغربية، بظلالها على أفكار شعوب هذا القرن بمساعدة وسائل الإعلام والدعاية الغربية. وعلى نحو مخادع، يعرف الغرب الديمقراطية على أنها حكم الشعب على الشعب أو الأغلبية. لقد أثر هذا الشعار السياسي أو نموذج الحكم في تفكير دول العالم بسبب التفوق الصناعي والازدهار الاقتصادي للغرب. وقد تفاعل المفكرون الإسلاميون ضد هذا الشعار والعقيدة السياسية من خلال توجهين متباينين. فقد حاول البعض فرض فكرة الديمقراطية الغربية على

المعتقدات السياسية والاجتماعية للدين، وحاولوا تبرير الديمقراطية في القرآن الكريم بالرجوع إلى آيات الشورى ونحوها. من ناحية أخرى، حاول المفكرون انتقاد هذه الديمقراطية والوقوف بوجهها. (فرجاد، ١٣٧٥/٢٠٦-٢٣١).

٢-٤. ضرورة الحكومة

يقدم العلامة الطباطبائي الحكومة على أنها إستيلاء جماعي للشعب بهدف التوفيق بين إراداتهم المختلفة وتوحيدهم حتى يتمكنوا من السير في طريق كمالهم المستحق في ظل الحكومة. (الطباطبائي ١٣٩٠/٢/٢٨٧). يعتبر العلامة الطباطبائي الحكومة والولاية بمثابة الوصاية ويعتقد أن الحكومة هي إحدى الصفات الضرورية التي يحتاجها الإنسان فالحياة الاجتماعية للإنسان تقتضي الحكومة. (الطباطبائي، ١٣٩٠، ١٩٨/٧). كما ويعتبر الحكومة إحدى السمات الأساسية للمجتمع الإنساني، والتي يقبلها الناس حتما من أجل الحفاظ على النظام الاجتماعي ومنع الفوضى. وتكمن أهمية هذه القضية في أن الله تعالى يحدد قيادة المجتمع الإسلامي ويدعو المسلمين إلى طاعة الرسول(ص) من خلال آيات القرآن الكريم.

وقد انتقد آية الله سبحاني نظرية الفوضوية في كتابه مفاهيم القرآن أثناء تحليله لضرورة الحكومة في المجتمع ومن ثم تحليل ودراسة هذا الموضوع حسب السيرة النبوية الشريفة وآيات من القرآن الكريم. (سبحاني ١٤١٣ ، ٦٥٠/١). كما ويشير آية الله سبحاني، بعد نقله لحديث (لابد للناس) والإستناد إلى الآيات المتعلقة بواقعة الغدير مثل آية التبليغ في سورة المائدة، الآية ٦٧، يستمر في تبيين العواقب الخطيرة في حال عدم وجود زعيم ديني. (سبحاني ١٤١٣ ، ٦٥٣/١). ويذكر آية الله سبحاني إن أهم الاستشهادات في ضرورة الحكومة هو الاستشهاد بالسيرة النبوية. (سبحاني ١٤١٣ ، ٦٥٤/١).

من ناحية أخرى يرى العلامة الطباطبائي أن الحجة الأهم في ضرورة تشكيل الحكومة هي أن تحقيق الكمال الحقيقي المستحق للإنسان لا يمكن إلا في ظل الحياة الاجتماعية ومن أجل حل الصراعات في الحياة الاجتماعية، من الضروري تنظيم العلاقات الاجتماعية وسلطة قاهرة تحت عنوان السلطة والحكومة. (الطباطبائي، ١٣٩٠، ١٤٥/٣).

كما ويقول العلامة الطباطبائي أيضًا في ذيل آية "قل اللهم مالك الملك..."": "لقد إعتبر القرآن الكريم أن تشكيل الحكومة أمر ضروري، وقد قدم هذه الفكرة السياسية في أعلى صورة ممكنة.

أي أنه في النهاية يعتبر حكم الصالحين على العالم وإقامة الدولة الإسلامية الكريمة هو الهدف

الأمثل والأسمى للدولة الإسلامية. (الطباطبائي، ١٣٩٠، ١٢٨/٣) كما ويرى أن "الملك" هو الحكم على الأفرد ومن الضروريات التي لا يستغنى الإنسان عنه. وقد أوضح القرآن الكريم ذلك بشكل كامل وشامل في قصة "طالوت". (الطباطبائي، ٢٠١٠، ٢٧٣/٣). ومن وجهة نظر العلامة، فإن السيادة هي القوة العليا للسيطرة على الناس ومنع انتهاك الحقوق في حالات النزاع، لذلك في مثل هذه الحالة، تكون القوة القهرية ضرورية للسيطرة على الناس ومنع الانتهاكات.. (الطباطبائي، ٢٠١٠، ٣١٦/٥).

ومن وجهة نظر آية الله مكارم فإن إحدى الآيات التي يمكن الاستشهاد بها لتشكيل الحكومة والسيادة هي الآية ٣٥ من سورة ص حيث يقول النبي سليمان في هذه الآية: " «وَهَبْ لی مُلْكاً»" أي اللهم ارزقني حكومة. إن وجود حكومة قوية ذات موارد مادية وفيرة واقتصاد واسع وحضارة رائعة لا يتعارض أبدًا مع الملكات الروحية والقيم الإلهية، وهذه النقطة تنعكس في قصة نبي الله سليمان بكل وضوح. (مكارم شيرازي ١٣٦٢، ٢٨٩/ ١٩).

وجاء في الآية ٢٥١ من سورة البقرة التي وردت بعد قصة طالوت:« وَ لَوْ لا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ»

وفي ذيل هذه الآية يقول العلامة الطباطبائي: لن يبلغ الإنسان سعادته الكاملة إلا بالجماعة والتعاون. وفي الحقيقة أن معنى الدفع والتغلب هو معنى عام سائد في جميع الشؤون الاجتماعية للإنسان، والحقيقة هي: أن الإنسان يجبر الآخر على العمل حسب إرادته بأي صفة ممكنة. وينبغي الإدراك أن الدفع والتغلب أمر فطري عام في جميع الجنس البشري سواء كان ذلك في الحقوق المشروعة التي تتوافق مع العدالة أو بطرق أخرى. (الطباطبايى، ١٣٩٠، ٤١٤/٢).

٢-٥. الشرعية الالهية

إن نظرية المفسرين الشيعة حول السيادة الدينية تقوم تاريخيا على فكرة الإمامة والولاية.

وتؤخذ في الاعتبار في نظرية الإمامة العصمة والعلم والتنصيل الخاص. وهذا هو أساس الولاية وأحد أركان الإيمان بالعصمة، ومعرفة الغيب في عصر الوجود. والولاية على البشر تعتبر من ضروريات إمامة الأئمة المعصومين(ع). ويرى العلامة الطباطبائي أن ولي الأمر أو الحاكم يعتبر أهم ركائز نظرية السيادة وهي بمعنى مسؤولية الشخص الذي يتولى شؤون المسلمين الدينية والدنيوية، والمسؤول عن تطبيق الشريعة في المجتمع. كما أن أهم عنصر في مؤسسة الحكم في الحكومة الدينية هو المركز القيادي الذي يعتبر مركز اتخاذ القرار. والسؤال الأساسي هو، من هم الأشخاص أو

المؤسسات الذين يقومون بتحليل وتقديم القضايا والحلول السياسية للمجتمع في الحكم الديني؟

ولهذا الغرض يمكن دراسة المسألة من وجهة نظر المفسرين الإسلاميين في عصرين الحضور والغيبة. من وجهة نظر العلامة الطباطبائي، تنقسم الولاية والحكومة إلى حقيقية وافتراضية. والسلطة التشريعية والإعتبارية مخصصة للنبي(ص) والأئمة المعصومين(ع). (الطباطبائي، ١٣٩٠، ١٧/٦). ومن وجهة نظر العلامة الطباطبائي فإن ولاية الأئمة المعصومين ترجع إلى تنصيب الله وسلطانه. وعلى هذا الأساس يؤمن العلامة بالشرعية الإلهية للحاكم ويرى أن الإمامة والولاية هما نتيجة التنصيب والتشريع الإلهي. (المرجع نفسه، ١٢/ ١٥-١٧). وفيما يتعلق بشرعية الحكومة، يرى آية الله سبحاني أنه بما أن الحكومة تشترط الاستيلاء على الأرواح والممتلكات وتنظيم الحريات، فإنها تشترط الولاية. ويعتبر أن معنى الولاية هو السيطرة على شؤون المجتمع وعلى الأرواح والممتلكات. ويرى أن هذا الأمر لله تعالى وحده ومن كان له الملك فيجب أن يكون مفوضا من عند الله، وإلا كان طاغية. (سبحاني ١٤١٣، ٦٥٧/١).

ويرى آية الله جوادي إستناداً للآية ١٢٤ من سورة البقرة أن الإمامة هبة ولا يمكن للإنسان أن يحصل عليها بجهده. لأنه أمر يتطلب التنصيب الإلهي. كما يعتقد أن العدالة ليست السبب الوحيد لتحقيق الولاية. فالإمامة والولاية تعني الحكومة الظاهرة والقيادة التكوينية. (جوادي آملي ١٣٨٤ و٧٨/٢ و٥٦٩). ويرى آية الله جوادي أنه في عصر غيبة الإمام المعصوم وغياب نائبه الخاص أو العام، يأتي دور الرجال الصالحين المتدينين الحذرين في تولي مبدأ الحكم حيث يعملون وفقا للوصايا والأحكام الدينية. (المرجع نفسه ٥١٠/٦). وفيما يتعلق بالشرعية، يرى آية الله جوادي أن الولاية تختلف عن الوكالة. والإمام ليس وكيلا أو ممثلا للشعب ليتم تعيينه أو عزله بتصويت الشعب، بل هو الخليفة المنصوب من عند الله. (المرجع نفسه، ٦).

ويعتبر العلامة الطباطبائي أن الحكومة الإسلامية أمر ضروري، ويرى أنه بعد رحلة النبي(ع)، اعتقدت مجموعة من المسلمين أن اختيار الخليفة المسؤول عن حكم المجتمع الإسلامي هو من مسؤولية المسلمين أنفسهم. لكن عقيدة الشيعة هي أن الخليفة يجب أن يعينه الله ورسوله، وهم اثني عشر (حسب النصوص الصحيحة). لكن في عصر الغيبة تكون الحكومة في أيدي المسلمين أنفسهم. ومن واجبهم اختيار الحاكم بالنظر إلى طريقة رسول الله (ص) التي كانت طريقة الإمامة، وهذا الأسلوب يختلف عن طريقة الممالك والإمبراطوريات. وفي هذه الحالة لا يجوز تغيير أي من الأحكام الإلهية. ومن واجب الجميع أن يجتهدوا في حفظ شرائع الله وأحكامه. وأما الحوادث اليومية والأحداث الصغيرة، كما قلنا، فلا بد من أن يتخذ الحاكم قراره فيها بالتشاور مع المسلمين.

وسبب هذا الرأي، إضافة إلى الآيات التي ذكرناها من قبل في ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، هي هذه الآية: "لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَة حَسَنَة" (الطباطبائي، ٢٠١٠، ٤/١٣٢). العلامة الطباطبائي، في معرض حديثه عن ديمومة الأحكام والقوانين الإسلامية، يطرح السؤال: كيف لم يأمر الشارع المقدس بتشكيل الحكومة؟ وإذا كانت هذه الولاية ثابتة للنبي(ص) والأئمة المعصومين(ع)، فستكون كذلك في العصور التالية. لأنه عندما يغادر الإنسان لا يختفي المنصب. وعلى كل حال فإن حاجة الإنسان إلى الحياة الاجتماعية والحكم والإدارة أمر فطري، ومن ألغى الفطرة فقد ألغى مبدأ الإسلام.

ثم يطرح هذا السؤال: هل الولاية لجميع المسلمين أم لفئة محددة من المسلمين أم للفقيه أم...؟ثم يعلق على النحو التالي: "والذي يمكن استنتاجه من وجهة نظر مناقشة هذه المادة هو أن حكم الفطرة يقوم على ضرورة وجود سلطة حاكمة في كل مجتمع على أساس الحفاظ على الفطرة والمصالح العليا للمجتمع." والإسلام يتبع الفطرة أيضًا. ونتيجة هاتين المقدمتين هي: ويعين لهذا المنصب من هو متقدم على الجميع في التقوى الدينية وحسن التخطيط والإحاطة والمعرفة الشاملة للأحوال والظروف ولا يشك أحد في أن قادة الحكومة يجب أن يكونوا النخبة والأبرز في المجتمع. ثم يضيف: والآن ينبغي أن نرى هل ينبغي للمجتمع الإسلامي، إذا اتسع وتنوعت أقاليمه وقومياته وأعراقه المختلفة (كما هو الحال في هذه العصور)، أن يحكم في إقليم وحكومة واحدة؟ أم يجب إنشاء حكومات مختلفة وفقا للاختلافات بين المناطق والقوميات؟ أم يجب تشكيل حكومات اتحادية وموحدة تحت إشراف حكومة مركزية أو منظمة مثل الأمم المتحدة؟ إن الإسلام لم يأمر بخطة معينة من هذه الخطط في الشريعة الإسلامية وحقا لا ينبغي أن يأمر بها لأن الشريعة تشمل فقط عناصر الدين الثابتة، وطريقة الحكم يمكن تغييرها بتغيير المجتمعات وتحويلها حسب التقدم الحضاري. ولذلك فإن ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن أسلوب الحكومات الإسلامية في كل عصر يجب أن يتحدد من خلال النظر في ثلاث مواد ثابتة في الشريعة الإسلامية: ١- أن يسعى المسلمون إلى الوحدة والتوافق إلى أقصى حد ممكن. ٢- حماية مصالح الإسلام والمسلمين واجبة على الجميع. ٣- حدود المجتمع الإسلامي هي الحدود الإيمانية وخلاص، وليست الحدود الطبيعية أو التعاقدية. والمسألة المهمة هي ضرورة تطبيق أخلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنته في المجتمع الإسلامي. كما ينبغي تطبيق الأسلوب الولائي للنبي(ص) خلال سنوات حياته الشريفه. ولأن مبدأ الولاية في المجتمع الإسلامي له جانب ثابت، وبالتالي فهو جزء من الشرع، فإنه يحتاج إلى حكم الله من حيث مبدأ الإثبات ونوعيته. وقد أقر الله تعالى سيرة النبي(ص)

ووقعها في كثير من الآيات القرآنية، ولم يأذن للمسلمين أن يفعلوا أكثر من اتباع سنة النبي الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم). (مجموعة المؤلفات، ١٣٤١/٨٩-٨٦).

ومن إنجازات آية الله مصباح فيما يتعلق بالشرعية أنه خلافاً لكثير من المفكرين الذين لا يتحدثون إلا عن شرعية الحكومة، فإنه يصنف الشرعية إستناداً إلى صلاحية السلطات الحاكمة، إلى شرعية القانون و شرعية الحاكم و شرعية القضاء. ويرى أنه فيما يتعلق بشرعية القانون فإن الحقوق العينية لها اكتفاء ذاتي والمشرع هو المكتشف لسلسلة من القوانين التكميلية والحقيقية. لكنه يعتقد أننا، على عكس مدرسة القانون الطبيعي، نحتاج إلى شخص مختص لسن القوانين. وعلى هذا فهو يرى أن المدرسة الشرعية في الإسلام تختلف عن مدرسة القانون الطبيعي وأن الله وحده هو المشرع. (مصباح ١٣٩٢/ ٨٢ إلى ٨٣)

انتقد سماحته نظرية العقد الاجتماعي ومدرسة القانون الطبيعي ويؤمن بنظرية مستقلة مبنية على تعاليم القرآن الكريم. وفي هذا السياق وبالإشارة إلى الآيات المتعلقة بقصة نبي الله شعيب في سورة هود في الآيتين ٨٤ و ٨٥ يرى أن هناك سلسلة من القواعد والضوابط الاجتماعية التي يزنها الله وفي هذا السياق تظهر إشكاليات النظرية وينتقد سماحته العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية. (مصباح ١٣٩٢/ ٨٧) وفيما يتعلق بأصل صحة حكم القاضي ومشروعيته، يؤكد أيضًا أن سبب صحة حكم القاضي ليس اختيار الناس وإرادتهم، أو اتباع قانون الطبيعة، بل الاعتماد على إرادة الله. (مصباح (١٣٩٢/١٠٢-٩٩) ثم يشير إلى أن نظرية الديمقراطية التي تقوم على العقد الاجتماعي غير مقبولة من الناحية القرآنية والإسلامية، وهناك إشكاليات كثيرة فيها. وبالإشارة إلى آيات مثل يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض وآية كان ناس أمة واحدة، يذكر أن مصدر شرعية القاضي والحاكم في الإسلام هو الله تعالى وحده. وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية المبنية على تعاليم القرآن، يشير إلى أن هناك قسمين من القوانين: أولاً: الشرائع الواردة في نص الكتاب والسنة الصحيحة؛ فهذه الأحكام ثابتة غير قابلة للتغيير، وهذه الأحكام ضرورية في دين الإسلام، وإنكارها سبب للكفر والردة. والفئة الثانية هي الأحكام المتغيرة والجزئية والمؤقتة، ويطلق عليها أحكام السلطانية أو الحكومية والولائية. وهذه الأحكام غير موجودة في نص الكتاب والسنة وتعتبر من حقوق الحاكم الشرعي. (مصباح ١٠٩/ ١٣٩٢) .

وفيما يتعلق بشرعية الحاكم، يرى آية الله مصباح صفات الحاكم الشرعي للتشريع في ظل ثلاثة شروط أساسية: أولاً: الفقه، الذي على أساسه تصمم مصالح المجتمع الإسلامي استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. ثانياً، الوعي بالوضع الحالي الذي يضمن إرساء قوانين متغيرة تحقق

مصـالح المجتمع، وثالثاً، التقوى والورع (مصـباح ٢٠١٢، ص ١٦٣). وفيما يتعلق بشـرعية الحاكم وأحوال الحاكم في القرآن الكريم، يشير آية الله مصباح إلى أن الحاكم الإسلامي يجب أن يكون لديه العلم والوعي، مستشهدا بالآيات من ٤٣ إلى ٥٣ من سورة يوسف. وبالرجوع إلى الآيات المتعلقة بني الله لوط(ع) يؤكد أن شـرعية الملكية تعود إلى القدرة العلمية والجسـدية. تنتقد الآيتان ٢٤٦ و ٢٤٧ من سـورة البقرة هذه النظرة المادية القائلة بأن الحاكم يجب أن يكون غنياً. وبناء على ذلك يسـتنتج أن الحاكم يجب أن يتمتع بثلاث خصـائص أسـاسـية: أولا الكفاءة الأخلاقية، ثانيا، العلم والمعرفة التي كان طالوت متفوق فيها أكثر من غيره، وثالثا القوة البدنية والجسـدية التي يحتاجها القائد العسكري. (مصباح ٢٠٠/ ١٣٩٢). ويطرح آية الله مصباح إجابته بخصوص شرعية القوانين ولماذا يجب أن يكون القانون إلهيا من خلال فحص العديد من الإجابات وتقييمها بينما لم يتناوله المفسرون الآخرون. (مصباح ١٣٩٢/ ١٦٥-١٨٠). كما أن مسألة ضرورة الحكومة هي من القضايا التي يهتم بها آية الله مصـباح فقد ناقش أولاً الضـرورة العقلانية للحاجة إلى الحكومة، ووفقاً للمقدمات الثلاث، ضـرورة الحياة الاجتماعية، وضـرورة التنمية البشـرية في الحياة الاجتماعية، وضرورة الضمان التنفيذي لضرورة الحكومة. ولكن بالإضافة إلى الحجة العقلانية بالرجوع إلى آيات القرآن الكريم واستخلاص الأهداف التي يطلبها الدين من المجتمع، مثل ضرورة القيام بالعمل دون مسؤول، و ضرورة التربية والتعليم و ضرورة إنشاء مجتمع متوازن من حيث الأنشطة الاقتصادية، وضـرورة الدفاع والاسـتعداد ضـد الأعداء، وضـرورة حل الخلافات والصـراعات، وضـرورة فرض الأحكام والقوانين والأنظمة، إسـتخلص إلى أن الحكومة أمر ضـروري من وجهة نظر القرآن الكريم والدين. ووفقاً للأهداف المذكورة أعلاه، فهو يسرد سبع مهام رئيسية للدولة الإسلامية. (مصباح ١٣٩٢/ ١٨٢-١٩٠).

٢-٦. هيكل الحكومة

وفيما يتعلق بهيكل الحكومة، يرى آية الله سـبحاني، في معرض حديثه عن قضـايا مختلفة، أنه في العصـر الجديد يعتبر خيار الأمم أسـاس تشـكيل الحكومة. كما وينتقد سـماحته نظرية الديمقراطية، ويوضـح وجهة النظر الإسـلامية في هذا المجال، ويرى أن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على الأغلبية أو خيار الأمة لا تهتم بأحوال الحاكم وقائد الأمة والمجتمع. بينما في النظرية الإسـلامية فإن حق السـيادة لله تعالى وحده. وفي مقام التحقق يتم تحديد الحاكم على النحو المنصـوص عليه أو أن صـفاته وشـروطه مذكورة في الكتاب والسـنة. ويرى أنه بالنسـبة لشـرعية الحكومة وقيادتها، فإن إرادة الشـعب أو معظمه ورضـاه لا تكفي إلا إذا كانت متوافقة مع الأحكام

الإلهية والمعايير الإسلامية في شأن الحاكم. (سبحانی ١٤١٣ ، ١٨٧/٢). وعلى هذا فهو يرى أن الحكومة الإ سلامية لا يمكن أن ت سمى حكومة ال شعب على ال شعب أو حكومة ديمقراطية. بل إن حكم الله على الناس مبني على القواعد والأنظمة وسيادة القانون الإلهي. كما يرى أن طريقة انتخاب الأمة في النظام الإسلامي تختلف أيضاً عما يتم في النظام الديمقراطي الحالي. لأنه في المنظور الإسلامي لا بد من النظر إلى أحوال الحاكم. (سبحاني،١٤١٣ ، ١٨٧/٢).

وبحسب آية الله مصباح، فإن إحدى القضايا المهمة المتعلقة بهيكلية الحكومة هي نظرية الفصل بين السلطات فهو يعتقد أن معرفة الناس في الحياة الاجتماعية ليست على نفس المستوى لذلك نحن بحاجة إلى مجموعة من القواعد القانونية في المجتمع، يؤ سسها في الأنظمة ال سيا سية المجلس التشريعي، وإلى جانب ذلك لا بد من قيام السلطة التنفيذية بتنفيذها ومن ثم النظام القضائي لحل الخلافات والنزاعات. ويعتقد أن هناك مناقشات كثيرة بين الفلاسفة القانونيين وغيرهم من المفكرين الاجتماعيين حول الفصل بين السلطات ووجود هذه النظرية يعد من مؤشرات النظام الديمقراطي. وفي تاريخ الإسلام كانت هذه السلطات الثلاث على رأس الإسلام في يد حاكم الأمة الإسلامية، أي النبي(ص) وأمير المؤمنين(ع). لكن السبب في ذلك هو أن المجتمع الماضي كان في المقام الأول مجتمعًا بسيطًا.ثانياً لم يكن هناك أحد يستطيع القيام بهذه المهام الثلاث أفضل من النبي والإمام المعصوم. ولكن عندما يكبر المجتمع الإسلامي أكثر فأكثر، فمن الطبيعي أن النبي لا يستطيع أن يفعل هذه الأشياء الثلاثة في جميع بقاع الأرض الإسلامية ولذلك ينبغي له أن يوظف الناس في كل بقعة من بقاع الحكم. وحتى اليوم، ونحن نعيش في عصر الغيبة، ورغم أن رئا سة السلطات الثلاث يرأ سها الفقيه، فلا داعي لأن يتم هذا الفصل على أعلى م ستوى. لكن يمكن إجراء هذا الفصل في ذيل ذلك وقد أحصى سماحته مزايا وعيوب كل منهما لفصل القوى أو جمعها. وأخيرًا، فقد بحث في مسألة الفصل بين السلطات بسبب تقسيم الواجبات وكيفية الوقاية من الفساد. (مصباح ١٣٩٢/٥٢-٥٦). آية الله مصباح ينتقد نظرية عدم الحاجة إلى الحكومة ضد نظرية ضرورة الحكومة بالتفصيل ومع ت صنيف أنواع الحكومات إلى حكومة ق سرية وحكومة ديمقراطية وينتقد هذه النظرية بالتفصيل ويعبر بإن أفضل حكومة هي الحكومة الإسلامية المأذونة من جانب الله تعالى.وعلى هذا الأساس، وفيما يتعلق بتركيبة الحكومة، فإن أهم ما يميز موقف آية الله مصباح في هذا البحث هو انتقاد النظرية الديمقراطية التي يعتبرها البعض مرتبطة بالخلافة الإلهية. ويعتبر آية الله مصباح الحكومة الإسلامية هي أفضل أشكال الحكم ويرى أن مثل هذه الحكومة تحتاج إلى العقل والتعاليم الدينية. (مصباح (١٣٩٢/٢٢٧-٢٤٤) ومن ابتكارات آية

الله مصـــباح التفســـيرية فيما يتعلق بهيكل الحكومة أنه يقدم خطة جديدة لإدارة المجتمع وتوفير الإدارة الصـــحيحة في المجتمع الإســـلامي.فهو في حين ينتقد نظرية الديمقراطية، يصـــمم هيكله الحكومي المقترح على أ ساس معايير العدالة، وبدلا من المجلس الإ سلامي يؤمن بمجالس متعددة ذات تخصصات متعددة ووزارات متخصصة، ويحصي فوائد هذه الخطة. (مصباح ٢٦٦/ ١٣٩٢).

نتائج:

ويترتب على ما قيل أن:

١- إن دراسة مفهوم السيادة الدينية وتحليلها استناداً إلى المؤشرات الواردة في شروح المائة عام الأخيرة تشـــير إلى أن المفســـرين الشـــيعة في عصـــر حكم الطاغوت وفي عصـــر حكم الجمهورية الإســـلامية الإيرانية قد دفعوا ثمناً باهظاً حول الاهتمام بهذه القضـــية. وقد أشـــاروا إليها بإيجاز أو تفصيل في مستويات مختلفة.

٢- إن دراســـة أبعاد الســـيادة الدينية كمســـألة مهمة في العلوم الســـياســـية في نظر المفســـرين الإسلاميين منذ إحياء الحوزة العلمية في قم في بداية القرن الرابع عشر إلى نهاية هذا القرن يظهر ما يلي:

أ. بالنظر إلى شـــمولية الإســـلام ووجود قضـــايا ســـياســـية مختلفة في آيات القرآن الكريم، فمن الطبيعي أن تؤخذ القضايا المتعلقة بالسيادة الدينية بعين الاعتبار في تفسيرات المفسرين الإسلاميين في القرن الأخير مع إعادة إنشـــاء الحوزة العلمية في قم المقدســـة وكان هذا الاهتمام رغم حكم نظام الطاغوتي وســـعي ذلك النظام إلى نشـــر موجات العلمانية ومنع القضـــايا الســـياســـية بما فيها الســـيادة الدينية. ولكن واجب المفسر أن يتناول هذه القضية المهمة لوجود الكثير من الآيات السيا سية. لأن ذلك يرجع من ناحية إلى منهج القرآن الكريم المنهجي والممنهج في تناول القضـــايا الاجتماعية والسيا سية، وهو ما يدعو المفسرين الإ سلاميين إلى شرح القضايا السيا سية والسيادة الدينية في القرآن بشكل منهجي و ضرورة التعامل مع تفسير القرآن هي بطبيعة الحال لتفسير مو ضوع السيادة الدينية، إلا إذا كان لدى المفســـر نية الذهاب إلى المواضـــيع القرآنية بمنهج متحيز وتقديم تحليل غير سياسي أو علماني.

ب. إن التأمل في القضايا السياسية في الأعمال التفسيرية للنصف الأول من القرن الماضي يظهر صياغة المسألة على شكل تفسير ترتيبي وهذا يدل على أن المفسرين، انطلاقا من الدمج العميق للقضايا الدينية مع مقولة السيا سة، قد اهتموا بهذه القضية منذ بداية إعادة إنشاء الحوزة العلمية في

قم بناء على توصـية القرآن الكريم بالاهتمام بموضـوع إدارة المجتمع. وهذا يدل على أنه على الرغم من السلوك غير الديني للنظام السياسي، بسبب الاختلاط العميق للقضايا المتعلقة بالدين والسياسة والحكم الديني، إلا أنه دفع علماء الدين إلى عدم التخلي عنه، وعدم تأثر إهتماماتهم العلمية بالمناخ السياسي للمجتمع.

مصادر البحث

١. جمع من المؤلفين، المرجعية و الروحانية، مقاله ولايت و زعامت، (بالفارسية) طهران: شركة انتشار، ١٣٤١.
٢. جوادی‌آملی، عبدالله، تسنیم در تفسیر قرآن کریم، (بالفارسية) قم: اسراء، المجلد السادس، ١٣٨٤.
٣. خامنه‌ای سید علی ، موقع نشر الخطابات، https://farsi.khamenei.ir/speech?nt=2&year=1403
٤. سبحانی، مفاهیم القرآن، قم، موسسه امام صادق علیه السلام، ١٤١٣ ه ق.
٥. طباطبایی، محمدحسین، المیزان فی تفسیر القرآن بیروت‌مؤسسة الأعلمی للمطبوعات١٣٩٠ ه. ق.
٦. فرجاد، محمد، نبایسته‌ها در تفاسیر یک صد ساله اخیر، (بالفارسية) مجله پژوهش‌های قرآنی، ١٣٧٥ شماره ٧ و ٨، ص ٢٠٦-٢٣١.
٧. مصباح‌یزدی، محمدتقی، سیاست ورزی مومنانه(بالفارسية): بررسی رفتار سیاسی آیت الله محمدتقی مصباح یزدی (١٣٨٤ - ١٣٩٢) شركة النشر الدولي.
٨. مطهری، مرتضی، بررسی اجمالی نهضت های اسلامی در صد ساله اخیر، (بالفارسية) طهران، صدرا، ١٣٦٨.
٩. مطهری، مرتضی، پیرامون جمهوری اسلامی، طهران: ص(بالفارسية) درا، الطبعة الرابعة : ١٣٦٧.
١٠. مکارم شیرازی، ناصر و جمع من المؤلفين، تفسیر نمونه (بالفارسية) طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٢ ش.
١١. ناظمی، روح‌الله، تحلیل تحولات تفسیر اجتماعی قرآن مطالعه موردی نظریه حکومتی اسلام (بالفارسية) مجله قرآن فرهنگ و تمدن، العدد اول، ١٣٩٩، ص ٤٩ -٨٠.
١٢. واعظی، احمد، حکومت اسلامی درسنامه اندیشه سیاسی اسلامی، ق(بالفارسية) م: ناشر: مرکز مدیریت حوزهٔ قم العلمیه ، الطبعة الخامسة، ١٣٨٦.

Sources

1. A Group of Researchers (1341 SH / 1962 CE), *Marja'iyyat wa Rouhniyat, Maqalah Wilaya wa Zaimah (Authority and Spirituality, Article on Leadership and Command),* in Persian, Tehran: Sherkat Inteshar.
2. Farjad, Mohammad (1375 SH / 1996 CE), *Nabaistha dar Tafasir Yek Sad Saleh Akhir (The Unnecessities / should not be done in the Exegeses of the Last Hundred Years),* in Persian, Journal of Quranic Researches, Issues 7 and 8, pages 206-231.
3. Jawadi Amoli, Abdullah (1384 SH / 2005 CE), *Tasnim dar Tafsir Quran Karim (Tasnim in the Exegesis of the Noble Quran),* in Persian, Qom: Isra, Volume Six.
4. Khamenei, Seyyed Ali (1403 SH / 2024 CE), *Mowqia Nashr al-Khitabat (Speech Publication Site),* https://farsi.khamenei.ir/speech?nt=2&year=1403.
5. Makarem Shirazi, Naser and a Group of Authors (1362 AH / 1983 CE), *Tafsir Nemouneh (Sample Exegesis),* in Persian, Tehran: Dar al-Kutub al-Islamiyyah.
6. Mesbah-Yazdi, Mohammad Taqi (1384-1392 SH / 2005-2013 CE), *Siyasat Varzi Mo'menaneh (Faithful Politics): Barrasi Raftar Siyasi Ayatollah Mohammad Taqi Mesbah-Yazdi (An Examination of the Political Behavior of Ayatollah Mohammad Taqi Mesbah-Yazdi),* Sherkat al-Nashr al-Dowali.
7. Motahhari, Morteza (1367 SH / 1988 CE), *Piramoun Jomhouri Eslami (On the Islamic Republic),* in Persian, Tehran: Sadra Fourth Edition.
8. Motahhari, Morteza (1368 SH / 1989 CE), *Barrasi Ejmali Nahzat-haye Islami dar Sad Saleh Akhir (A Brief Examination of Islamic Movements in the Last Hundred Years),* in Persian, Tehran: Sadra.
9. Nazemi, Rouhollah (1399 SH / 2020 CE), *Tahlil Tahawolaat Tafsir Ejtemaei Quran Motale'e Moredi Nazariyeh Hokoomati Islam (Analysis of the Developments of Social Quranic Exegesis, Case Study*

of the Islamic Governance Theory), in Persian, Journal of Quran, Culture, and Civilization, Issue 1, pages 49-80.

10. Subhani (1413 AH / 1992 CE), *Mafaheem al-Quran (Concepts of the Quran),* Qom: Imam Sadiq Institute.
11. Tabatabaei, Mohammad Hossein (1390 AH / 1970 CE), *Al-Mizan fi Tafsir al-Quran (The Balance in the Exegesis of the Quran),* Beirut: Al-A'lami Foundation for Publications.
12. Wa'ezi, Ahmad (1386 SH / 2007 CE), *Hokoomat Islami: Darsnameh Andisheh Siyasi Eslami (Islamic Government: A Coursebook on Islamic Political Thought),* in Persian, Qom: Management Center of Qom Seminary, Fifth Edition.